

ظاهرة اللجوء البيئي في مقاربة الأمن الإنساني: دراسة في الإنعكاسات والآفاق.

The phenomenon of environmental asylum in the approach to human security: a study of reflections and prospects.

رشدي لباد

جامعة باتنة 1، rochdi.lebbad@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2024/04/01

تاريخ القبول: 2023 / 09 / 28

تاريخ الاستلام: 2023/08/30

ملخص:

تعتبر المشكلات الناتجة عن التغير المناخي من أشد الظواهر تهديدا لأبعاد الأمن الإنساني، فوفق المقاربة الأمنية الجديدة القائمة على الإنسان كوحدة تحليل بدلا من المقاربات التقليدية القائمة على الدولة تشكل هذه الظواهر مبررات قوية للنقلة المعرفية التي أحدثتها، إذ تعبر ظاهرة اللجوء البيئي بامتياز على حجم المخاطر المهددة للإنسان في جميع تلك الأبعاد، وهي مخاطر لم يكن بالإمكان الإحاطة بها في ظل التحليلات القديمة. من خلال هذه المقاربة يمكن الخوض في آفاق ظاهرة اللجوء البيئي بالتركيز على آليات احتوائها كضرورة تحفيز الأطر التعاونية الدولية في مواجهة التحديات البيئية إلى جانب ضرورة الاعتراف بالوضعية القانونية لهذا النوع من اللاجئين. **كلمات مفتاحية:** اللجوء البيئي، التغير المناخي، الأمن الإنساني.

Abstract:

The problems resulting from climate change are among the most severe phenomena that threaten the dimensions of human security. According to the new security approach based on the human being as a unit of analysis instead of the traditional approaches based on the state these phenomena constitute strong justifications for the cognitive shift that they brought about. Where the phenomenon of environmental asylum par excellence expresses the magnitude of the risks threatening human beings in all of these dimensions. These are risks that could not be surrounded in light of the old analyses. Through this approach, it is possible to delve into the horizons of the phenomenon of environmental asylum by focusing on the mechanisms of containing its causes such as the need to stimulate international cooperative frameworks in facing environmental challenges in addition to the necessity of recognizing the legal status of this type of refugee.

Keywords: Environmental asylum, climate change, human security

المقدمة:

تعتبر المشكلات المرتبطة بالبيئة من أهم التهديدات المتصاعدة في العلاقات الدولية التي أسهمت في تطور مفهوم الأمن واتساعه لينتقل من الإطار التقليدي القائم على الدولة كوحدة تحليل مركزية وعلى البعد العسكري كمحور للمخاطر إلى إطار أوسع يتخذ من الفرد-الإنسان وحدته التحليلية المعرضة لمخاطر متعددة الأبعاد، فدراسة الظواهر الناتجة عن التغير المناخي تبرز جيدا أن التركيز على تأثيراتها الإنسانية في أبعادها المختلفة يعطي فرصا أكبر لفهمها وإدراك ما تتضمنه مسياتها وعناصرها من روابط لم يكن بالإمكان الوقوف عليها في ظل اعتماد المقاربات التقليدية التي تنتج دراسات مختزلة لهذه القضايا التي لطالما وفرت أرضيات خصبة للبحث العلمي لعدد من الحقول المعرفية.

في هذا الإطار تبرز ظاهرة اللجوء البيئي كإحدى أهم القضايا الجديرة بالدراسة والتحليل بالنظر إلى تصاعدها المطرد وتعدد جوانبها وأبعادها، وهي جوانب لا يمكن التعاطي مع تفاصيلها وفق التحليلات الموروثة عن المقاربة الواقعية لمفهوم الأمن، غير أن وضعها في سياق انشغالات المقاربة الإنسانية لهذا المفهوم يتيح إمكانيات كبيرة لضبط المفاهيم المرتبطة بها وتفسير الإشكاليات التي تطرحها هذه المفاهيم إضافة إلى التعقيدات التي أفرزها تعدد مجالات ومستويات تأثيرها، ومن ثم اكتساب القدرة على تتبع مساراتها واستشراف آفاقها.

تأتي أهمية الدراسة من حقيقة أن ظاهرة اللجوء البيئي تمثل أعلى مستويات المخاطر التي أنتجتها المشكلات المرتبطة بالتغير المناخي، ومن قوة انعكاساتها على الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني، إضافة إلى أنها تثير إشكاليات كبيرة تتعلق بالوضعية القانونية للاجئين البيئيين وبمحدودية وقصور الأطر التعاونية الدولية في التقليل من تداعيات التغير المناخي ومحمل مسببات هذه الظاهرة...، لذا فأهداف المداخلة تتمحور حول ضبط مفهوم اللجوء البيئي وفهم الإشكاليات المرتبطة به خصوصا القانونية منها، الوقوف على الإنعكاسات المختلفة للظاهرة على أبعاد الأمن الإنساني ومكوناته، ومن ثم محاولة استشراف مستقبلها وآفاقها من خلال تحديد التوجهات الموجودة في السياسة العالمية وتتبع مواقفها من مجمل القضايا ذات الصلة بالقضايا البيئية والمناخية.

قصد الوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعية تعتمد الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر ظاهرة اللجوء البيئي على أبعاد الأمن الإنساني في ظل المواقف القانونية وتوجهات الفاعلين في السياسة العالمية في التعامل معها ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية يمكن اختبار الفرضية التالية:

لظاهرة اللجوء البيئي تداعيات متصاعدة على الأمن الإنساني في أبعاده المختلفة حفزها إهمال التأسيس القانوني ومحدودية المبادرات التعاونية في مواجهتها والحد منها.

لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل تأثيرات ظاهرة اللجوء البيئي على الأبعاد المخلفة للأمن الإنساني، وكذا في تحليل المشكلات القانونية المرتبطة بها، وتقييم الأطر التعاونية الدولية في مواجهة مسبباتها والحد من تداعياتها.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

- المحور الأول: الإشكاليات المفاهيمية والقانونية لظاهرة اللجوء البيئي.

- المحور الثاني: ظاهرة اللجوء البيئي من منظور الأمن الإنساني.

- المحور الثالث: بؤادر اشتداد الظاهرة والآليات اللازمة لكبحها.

ثم خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها.

1. الإشكاليات المفاهيمية والقانونية لظاهرة اللجوء البيئي.

تفتقر التعريفات المقدمة لظاهرة اللجوء البيئي إلى العمق والدقة، حيث تكتفي التعريفات الموجودة بوصف وقائع التنقل للأفراد والجماعات اللاجئة وتختلف في تقديم الأسباب الدافعة إلى هذه التنقلات أو الهجرات، وتعود هذه السطحية والإختلافات الموجودة في التعاطي مع المفهوم بشكل كبير إلى عدم الإقرار القانوني بوضعية اللاجئين البيئيين مما أدى إلى عدم توفر مفهوم عام يمكن اعتماده وإلى عدم إمكانية تحديد الشروط والحقوق المرتبطة بوضعياتهم.

1.1 تعريف ظاهرة اللجوء البيئي:

لا تتفق التعريفات المقدمة لظاهرة اللجوء البيئي في توحيد دلالاتها وتحديد الأسباب المؤدية إليها، وحتى وإن اتجهت مجمل هذه التعريفات إلى وصفها على أنها حالة أو حالات اضطر من خلالها أفراد أو جماعات مغادرة بلدانهم إلى بلدان أخرى بسبب الأوضاع البيئية، إلا أن واضعها اختلفت الزوايا والمعايير التي اعتمدها في صياغة هذا الوصف.

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في السبعينيات من القرن العشرين على يد العالم البيئي ليستر براون Lester Brown، مؤسس منظمة World watch عام 1974، وذلك عندما قامت المنظمة بإنجاز أبحاث تتعلق بالبيئة ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي ركزت فيها على زيادة الروابط بين الهجرة الداخلية والدولية والبيئة.¹

وقد صاغ عصام الحناوي سنة 1985 تعريفاً للاجئين البيئيين ضمن تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مفاده "أنهم أشخاص أجبروا على مغادرة مساكنهم المعتادة بصفة مؤقتة أو نهائية، بسبب تدهور متقدم أصاب بيئتهم من جراء عوامل طبيعية أو بشرية أدت إلى خلل كبير في الوسط الذي يعيشون فيه، جعلهم يفقدون الشعور بالإطمئنان على حياتهم"، ومنذ هذا التعريف والمفهوم في تغير، إلا أن تعريف الحناوي بقي الأكثر تداولاً لأنه يحدد تداخل العناصر البشرية والطبيعية معا في التأثير على البيئة والتسبب في ظاهرة اللجوء البيئي.²

سنة 1988 قام جودي جاكوبسون بدمج آثار تغير المناخ في مفهوم اللاجئين البيئيين، حيث يظهر تغير المناخ وما يحدثه من تصحر أنه السبب الرئيسي لرحيل اللاجئين البيئيين، فما يقارب 900 مليون شخص يعانون من التصحر وأربعة ملايين

ظاهرة اللجوء البيئي في مقاربة الأمن الإنساني: دراسة في الإنعكاسات والآفاق.

منهم أصبحوا لاجئين بيئيين في منطقة الساحل وحدها...، وعمل الباحث على توسيع قائمة اللاجئين البيئيين لتشمل الأشخاص الذين شردتهم المشاريع التنموية الكبرى، أو تسببت في هجرتهم الحوادث الصناعية كبوبال وحادثة تشيرنوبيل وغيرها، ومنذ ذلك الحين انتشر هذا المصطلح على نطاق واسع في كل الأوساط السياسية والأكاديمية للمجتمع الدولي، ولم يتوقف هذا المفهوم عن النمو.³

أما المنظمة الدولية للهجرة فقد عرفت المهجرين بيئياً سنة 2007 بأنهم: "أشخاص أو مجموعات من البشر يجبرون على مغادرة أماكن سكنهم أو يختارون ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة لأسباب قاهرة نتيجة لتغيير مفاجئ أو تدريجي في البيئة يؤثر سلباً على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، إما داخل بلدانهم أو خارجها"، ثم أكدت ذلك لاحقاً في تقرير أصدرته سنة 2011 باعتبار مصطلح المهاجر البيئي مقابلاً لمصطلح اللاجئ البيئي.⁴

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP فيعرفهم على أنهم: "الأفراد الذين تشردوا مؤقتاً بسبب الحوادث الصناعية المفاجئة أو مصادر الخطر الطبيعية، أو هم الأفراد الذين شردوا بشكل كامل بواسطة مشروعات التنمية الاقتصادية، أو الذين اضطروا ليهاجروا بسبب التبدد المدمر للموارد الطبيعية".⁵

فيما يتعلق بأنواع اللاجئين البيئيين، يمكن اعتماد التقسيم الوارد في تقرير الأمم المتحدة للبيئة الذي صاغه عصام الحناوي سنة 1985، والذي يضعهم في ثلاث فئات:⁶

- الفئة الأولى تتمثل في الذين يتم تهجيرهم من منطقة ما بسبب أحداث بيئية طارئة، مثل وقوع كارثة بيئية كالزلازل والعواصف والفيضانات، أو الحوادث الصناعية، على أمل العودة إلى مواطنهم الأصلية بعد انتهاء الحدث البيئي وإعادة تأهيل المناطق المنكوبة.

- الفئة الثانية تتمثل في هؤلاء الذين يتم نقلهم من مواطنهم الأصلية بصفة دائمة، وتسكينهم في مناطق أخرى بديلة وهذا يحدث مثلاً عند تشييد سد من السدود فيتم نقل قرى بكاملها من المناطق التي تتأثر بالمشروع إلى مواقع جديدة.

- الفئة الثالثة تضم الذين يتكون مواطنهم الأصلية بصفة مؤقتة أو دائمة، إلى مناطق أخرى داخل البلد نفسه أو خارجه بحثاً عن نوعية أفضل من الحياة، والسبب الرئيسي لهجرة هؤلاء هو أن الموارد الطبيعية في مواطنهم الأصلية قد تدهورت لدرجة أنها لم تعد تفي بمتطلباتهم الأساسية.

2.1 عدم التأسيس لوضعية اللاجئين البيئيين في القانون الدولي العام:

لا يعترف القانون الدولي العام بظاهرة اللجوء البيئي ولا يؤسس للوضعية القانونية لمن لجئوا لأسباب بيئية، وهذا يعود لعوامل عديدة تتمحور أغلبها حول تخوفات الدول من استقبال أعداد ضخمة من اللاجئين - خصوصاً في ظل المشكلات التي تحدثها التغيرات المناخية - ما من شأنه أن يؤدي إلى تآكل سيادتها وإلى التسبب في مشكلات تنموية وأمنية على أراضيها، كما أن الفاعلين في السياسة العالمية والكثير من فقهاء القانون الدولي يرون أن تقنين هذه الظاهرة سيؤدي إلى ارتفاعها

وهو ما سيحفز صراعات عديدة داخل البلدان المستقبلية بين اللاجئين والسكان المحليين، كما أنه قد يتسبب في صراعات بين بلدان اللجوء والبلدان التي جاء منها اللاجئين...، إضافة إلى أن بعض النماذج أثبتت استغلال التنظيمات المتطرفة لهؤلاء اللاجئين وتجنيدهم في صفوفها مما أثر على أمن دول وأقاليم عديدة....، كما أن استفحالها سيؤدي إلى تدهور الأوضاع البيئية بدول الإستقبال نتيجة التدفقات البشرية الكبيرة، واستنادا لهذه العوامل لم يتضمن تعريف اتفاقية جنيف للاجئين، اللاجئين لأسباب بيئية، كما لم تشر مجمل الإتفاقيات البيئية الدولية لهذا المفهوم.

فاتفاقية جنيف 1951، عرفت اللاجئين في المادة الأولى منها على أنه " كل من يوجد نتيجة أحداث وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية خارج البلاد، ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة، ولا يستطيع بسبب ذلك العودة إلى ذلك البلد "وعليه، وفقاً للتعريف الوارد في هذه الإتفاقية فإن صفة اللجوء تنطبق على كل من تعرض لاضطهاد العرق، أو الدين، أو الجنس، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية أو سياسية معينة، وبالتالي لا مجال لمنح صفة اللجوء في حالة التدهور البيئي⁷.

بالنسبة للإتفاقيات والمؤتمرات الدولية المعنية بالبيئة فقد اتجهت إلى التركيز على توفير آليات التصدي لظاهرة تغير المناخ والمحافظة على درجة حرارة الأرض ومنع ارتفاعها، دون التركيز على ضحايا هذه الكوارث ودراسة حالاتهم ومتطلباتهم، وهو ما تظهره مخرجات الكثير منها كبروتوكول مونتريال 1987، إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي 1992، بروتوكول كيوتو 2005، وإتفاقية باريس 2015.⁸

وقد جاءت أهم محاور ومخرجات هذه المؤتمرات والإتفاقيات على النحو التالي:

- بروتوكول مونتريال 1987 كان بمثابة الاتفاق البيئي النموذجي للجهود الدبلوماسية اللاحقة بشأن مواجهة أزمة التغير المناخي، حيث صدقت جميع دول العالم تقريباً عليه، وقد حث البروتوكول على ضرورة التوقف عن إنتاج المواد التي تضر بطبقة الأوزون، مثل مركبات الكلوروفلوروكربون.

- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي 1992، صادقت عليها 197 دولة وتضمنت ضرورة منع التدخل البشري في النظام المناخي من خلال وضع الأدوات الكفيلة بخفض الغازات الدفيئة المسببة للإحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وخلالها تبلورت فكرة المنتدى السنوي المعروف بـ "cop"، لذا فقد هيأت هذه الإتفاقية لبروتوكول كيوتو ومن بعد بعده إتفاقية باريس.

- بروتوكول كيوتو 2005، تم تبني هذا البروتوكول في عام 1997، ثم دخل حيز التنفيذ في عام 2005، حتى أصبح أول اتفاق مناخي دولي ملزم من الناحية القانونية، حيث طالب من الدول المتقدمة خفض الانبعاثات الغازية المسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل 5% أقل مقارنة بمستويات عام 1990، كما أنشأ نظاماً لرصد تقدم الدول في تحقيق هذا

ظاهرة اللجوء البيئي في مقارنة الأمن الإنساني: دراسة في الإنعكاسات والآفاق.

الهدف. ومع ذلك، لم يلزم بروتوكول "كيوتو" الدول النامية بما في ذلك الدول الرئيسية المسببة لانبعاثات الكربون مثل الصين والهند باتخاذ أية إجراءات من أجل خفض هذه الانبعاثات. وقد أدى ذلك إلى عدم تصديق الولايات المتحدة على البروتوكول رغم أن واشنطن وقعت عليه في عام 1998 ثم انسحبت منه فيما بعد.

- إتفاقية باريس 2015، تعتبر أهم الإتفاقيات على الإطلاق، وقد حاولت الإتفاقية أخذ تعهدات طوعية من جميع دول العالم تنص على التزامات بخفض الانبعاثات المسببة للإحتباس الحراري، كما تهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني في النصف الثاني من القرن الحالي وهو ما معناه تساوي الغازات الدفينة المنبعثة مع الكمية التي تمت إزالتها بحلول ذلك الوقت. تمثل إتفاقية باريس الإطار العالمي المنظم للتعامل مع القضايا المناخية حالياً، ورغم الإنتقادات الكثيرة التي تطالها إلا أن هناك من الباحثين من يرى أهميتها، إذ أنها حسبهم تتيح تسريع نمو الطاقات المتجددة الأكثر حفاظاً على البيئة والتخلي التدريجي عن الطاقات الأحفورية المسؤولة عن ارتفاع درجات الحرارة، كما أن الإتفاقية تشجع أيضاً على تغيير أساليب إدارة الغابات والأراضي الزراعية بل وحتى استراتيجيات الدول النفطية التي ستبحث عن طاقات متجددة بديلة للنفط والغاز بامتلاكها للتكنولوجيا الحديثة التي ظلت محتكرة من طرف الدول الكبرى، مما سيدخلنا إلى عصر ما بعد النفط عبر تحول الإقتصاد العالمي إلى نمو منخفض الانبعاث وقادر على الصمود أمام المتغيرات المناخية.

2. ظاهرة اللجوء البيئي من منظور الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني لأول مرة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1994، وقد وضع هذا التقرير سبعة أبعاد لمفهوم الأمن الإنساني هي الأمن الغذائي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، و الأمن الإقتصادي، وبما أن البعد البيئي يمثل بعداً أساسياً من هذه الأبعاد فهذا يعني بالضرورة ارتباط الظواهر التي ينتجها بالمفهوم العام للأمن الإنساني وتأثيرها عليه، لذا يظهر تحليل نماذج عديدة لظاهرة اللجوء البيئي انعكاساتها الكبيرة على البعد البيئي وعلى جميع أبعاد المفهوم الإنساني الجديد للأمن: الغذائية، المجتمعية، السياسية، الصحية، الشخصية، والإقتصادية.

1.2 الأمن البيئي كضمانة لتحقيق الأمن الإنساني:

يعتبر مفهوم الأمن البيئي من أهم المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد عززته التدابير الدولية حول ضرورة استحداث آليات دولية لمواجهة التدهور البيئي، بالإضافة إلى جهود بعض الأكاديميين والباحثين الهادفة إلى إثراء حقل الدراسات الأمنية بقضايا التدهور البيئي وتغير المناخ،⁹ وتشير أغلب التعريفات المقدمة له على أنه يتعلق أساساً بحماية الموارد الطبيعية من النضوب والإنتقاص والنقص الناجم من المخاطر والملوثات، والجرائم المتعددة التي ترتكب في حق المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي.¹⁰

مع نهاية الحرب الباردة و ظهور العولمة ، بدأت نظرة المجتمع الدولي للأمن تتغير وتتسع، ولم يعد الأمر مقتصرًا على أمن الدول و التهديدات التي تطالها كالحروب واستخدام القوة العسكرية ضدها، و إنما بدأ الاهتمام ينصب و يتركز على

الإنسان و على حمايته من جميع أنواع المخاطر التي تشكل تهديدا حقيقيا له ، مع تمكينه من التمتع بحقوقه و حرياته الأساسية كالحق في الحياة و الحق في التمتع بصحة جيدة، بما يضمن له الرفاهية و الرفع من مستوى كرامته، و عليه أضحى ينظر للأمن الإنساني نظرة متكاملة، تجتمع فيها كل مصادر التهديد التي قد يتعرض لها الأفراد و المجتمعات، و الواجب احتواءها و مواجهتها ضمانا لسلامتهم و كرامتهم ، من دون المساس بحقوقهم.¹¹

فحسب مفهوم الأمن الإنساني يمثل الفرد لب النقاشات الأمنية فبقاء الإنسان لم يعد مهددا بالحرب فقط فالفقر إل جانب أخطار أخرى كثيرة كالأخطار البيئية كلها أصبحت مصدر تهديد لبقاء الجنس البشري، ورفاهيته الاقتصادية، و احترام الكرامة الإنسانية يكون من خلال حماية الحقوق و الحريات الأساسية للإنسان.¹²

تقود هذه المفاهيم إلى استنتاج أن تحقيق الأمن البيئي من شأنه أن يعزز الأمن الإنساني في جميع أبعاده، فالمعلوم أن تهديدات الأمن البيئي هي ذات طابع دولي حيث تمتد تأثيراتها عبر الحدود، كما أن أبعادها متعددة تمس الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و عليه يعد عدم التوازن الإيكولوجي و تدهور الموارد الطبيعية من بين أهم أسباب تدهور حقوق الإنسان و الأمن الإنساني، و بالتالي فدور الأمن البيئي في تحقيق الأمن الإنساني يتطلب بالدرجة الأولى التقليل من حدة التهديدات البيئية و تحديدا محاولة التقليل من حجم تداعياتها السلبية على الأمن الإنساني.¹³

2.2 تداعيات اللجوء البيئي على أبعاد الأمن الإنساني:

لظاهرة اللجوء البيئي تداعيات كبيرة على اللاجئين و السكان في بلدان اللجوء و دولهم، و تتنوع هذه التداعيات لتمس مجالات كثيرة تتعدى المجال البيئي إلى جميع المجالات و الأبعاد الأخرى التي يتضمنها مفهوم الأمن الإنساني (الأبعاد الغذائية، المجتمعية، السياسية، الصحية، الشخصية، و الاقتصادية)، و يمكن توضيح هذه التداعيات على النحو التالي:

أولا: التداعيات على البعد البيئي.

بالنسبة للتداعيات على البعد أو الأمن البيئي فتشمل تأثير تدفقات اللاجئين على بيئة بلد اللجوء و تسببها في التلوث خصوصا فيما يتعلق بالمياه و الهواء، فتمركز أعداد كبيرة منهم على مساحات صغيرة يؤثر على نظافة الهواء فيحدث تلوث للهواء، كما أن إقامة المخيمات للاجئين في حالات الطوارئ تكون في أماكن لا تتوافر فيها مرافق الصرف الصحي، و بالتالي تلوث المياه السطحية و الجوفية نظرا للأنشطة البيولوجية التي تحدث فيها، بالإضافة إلى استغلال التربة و الأشجار على نحو سيء و هذا عامل آخر مساهم في التدهور البيئي بهذه المناطق.¹⁴

ثانيا: التداعيات على البعد الصحي.

أما التداعيات على الأمن الصحي فهي تمس اللاجئين أنفسهم أولا، فباعتبار أن البيئة السليمة هي من أهم عناصر السلامة الصحية، يؤدي غياب ما تتطلبه من هواء نقي و مياه عذبة و غذاء صحي و مسكن مناسب - وهو حال مخيمات اللاجئين - إلى تعرض أجسامهم للأمراض و الأوبئة، و مع غياب الرعاية الصحية الكافية على مستوى هذه المخيمات و المراكز تتفاقم هذه المشكلات الصحية و الوبائية التي تصيب المعنيين.¹⁵

بالنسبة لبلدان اللجوء يمثل البعد الصحي أحد أكبر الأبعاد المعرضة للخطر، فتدفع اللاجئين من مناطق منكوبة أو متدهورة

ظاهرة اللجوء البيئي في مقارنة الأمن الإنساني: دراسة في الإنعكاسات والآفاق.

بيئيا يحمل في طياته خطر نقل أمراض معدية أو وبائية من شأنها أن تنفثى وتنتشر في عموم البلد وتتسبب في أزمات صحية حادة تؤثر تداعياتها على مختلف مجالات الحياة.

ثالثا: التداعيات على البعد الغذائي.

الأمن الغذائي أيضا يمثل بعدا يمس اللاجئين كما دول اللجوء، إذ تعاني كثير من مخيمات ومراكز اللاجئين من الإهمال وعدم العناية وقلة الإمدادات الموجهة إليها، الأمر الذي يؤدي إلى سوء التغذية بهذه التجمعات...، بالنسبة لبلدان اللجوء الفقيرة والتي لها صعوبات في تحقيق أمنها الغذائي، يضيف تدفق اللاجئين إلى أراضيها مزيدا من الضغوطات ويفاقم من الصعوبات التي تعترضها في سبيل توفير الموارد اللازمة لتحقيق اكتفائها الغذائي.

رابعا: التداعيات على البعد الإقتصادي.

تأثيرات ظاهرة اللجوء البيئي على البعد الإقتصادي تأتي من جملة الضغوط والأعباء الإضافية التي تفرضها تدفقات المهاجرين على الدول المستقبلية الفقيرة، فالأعباء الناتجة عما يتطلبه التكفل بهم إضافة إلى ما يتطلبه مواجهة ما قد يتسببون فيه من انتشار للأمراض الوبائية وتهديد للبيئة المحلية، تشكل معوقات إضافية في وجه العمليات التنموية في هذه البلدان التي تعاني أساسا صعوبات هيكلية ومالية كبيرة.

خامسا: التداعيات على البعد الشخصي.

الأمن الشخصي للاجئين و السكان في دول اللجوء تشمله أيضا تهديدات الظاهرة خصوصا في ظل نشاطات الجماعات المتطرفة ومنظمات الجريمة العابرة للحدود، مع ضعف الأجهزة الأمنية في كثير من تلك الدول، " ففي الصومال اشتبك أولئك الذين نزحوا إلى البلاد بسبب المشكلات المناخية مع السكان المحليين وكانوا عرضة للتجنيد من طرف الجماعات المتطرفة...، وتؤكد العديد من التقارير أن 08 من البلدان الإفريقية الـ 15 الأكثر عرضة للتغيرات المناخية تستضيف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة"¹⁶.

سادسا: التداعيات على البعد السياسي.

الأمن السياسي من شأنه أن يتأثر أيضا بتداعيات الظاهرة، فتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1994 أشار إلى أن الأمن السياسي هو الحماية من تهديد القمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة، إلى جانب أنه تطرق إلى ما يتضمنه هذا المفهوم فيما يتعلق بالمشاركة السياسية...، وهذه معايير يصعب تحقيقها للاجئين البيئيين في ظل عدم الاعتراف القانوني بوضعياتهم وباعتبار أن مناطق أو دول اللجوء البيئي كثير منها يقع في مناطق حروب حدودية أو صراعات حول الموارد المشتركة، ولا مجال للحديث عن انخراطهم في العمليات السياسية أو مشاركتهم في المسارات الانتخابية في ظل وضعياتهم الإنسانية المتردية.

سابعا: التداعيات على البعد المجتمعي.

يعبر مفهوم الأمن المجتمعي عن الهوية الثقافية والإجتماعية، وعليه فقد يثير تدفق مجموعات من اللاجئين البيئيين مختلفة عرقيا أو ثقافيا مخاوف كبيرة في هذا الإطار بإمكانها أن تتطور إلى مواجهات عنيفة مع السكان المحليين، وهو ما تعبر عنه صور العنصرية المنتشرة في مختلف أرجاء العالم ضد اللاجئين وهوياتهم.

3. بوادر اشتداد الظاهرة والآليات الأزمة لكبحها.

في ظل استمرار مسببات ظاهرة اللجوء البيئي وتصاعدها وفي مقدمتها تلك المرتبطة بظاهرة التغير المناخي، يبدو أنها تسلك منحى تصاعديا ويتوقع أن تزداد أعداد هذا النوع من اللاجئين بشكل كبير خلال العقود القادمة، وأمام عدم وجود إرهابات واضحة تدل على الرغبة في التأسيس للوضع القانوني للاجئين البيئيين يتوقع أن يؤدي هذا إلى ازدياد معاناة المعنيين واستمرار تفاقم تداعيات الظاهرة على أبعاد الأمن الإنساني واشتدادها... ، وعليه تتعلق بالضرورة آليات المواجهة والحد من هذه التداعيات باحتواء الأسباب العميقة المؤدية لها من خلال تفعيل أطر التعاون الدولي في مواجهة التغير المناخي، ومحاولة الوصول إلى توافق يضمن صياغة قانونية لوضع اللاجئين البيئيين من دون الإضرار بأي طرف من الأطراف ذات الصلة بالنماذج والحالات المختلفة لهذا النوع من اللجوء.

1.3 بوادر اشتداد ظاهرة اللجوء البيئي:

يتوقع أن تزداد أعداد اللاجئين البيئيين بشكل كبير وتتردى وضعياتهم أكثر نظرا لاتجاه مسببات الظاهرة للتصاعد، ونظرا لأن الوضعية القانونية للمعنيين لا يبدو أنها تتجه نحو التأسيس.

أولا- تصاعد مسببات التغير المناخي:

تحصر مختلف الدراسات مسببات ظاهرة اللجوء البيئي في أربع مجموعات هي: الكوارث الطبيعية، التدهور البيئي طويل الأجل، والحوادث الصناعية، والحروب، ولا يبدو أن هذه المسببات تتجه إلى الزوال، خصوصا ما يتعلق بالكوارث الطبيعية والتدهور البيئي وهي تمثل أعقد المشكلات الناتجة عن التغيرات المناخية الآخذة في التصاعد نظرا للعوامل التالية:

أ- قصور الإتفاقيات الدولية في مواجهة التغيرات المناخية:

فرغم أن هذه الإتفاقيات تتضمن العديد من المبادئ والأفكار التي من شأنها تحسين الوضع البيئي العالمي والحد من تداعيات ارتفاع درجات حرارته، إلا أن نتائجها جاءت محدودة على أرض الواقع لأسباب سياسية، واقتصادية، وأخرى تقنية، تتعلق بالإفتقار لآليات إلزام أطرافها باحترام مخرجاتها ومحمل التزاماتهم تجاهها، وتضارب المصالح الجيوسياسية والإقتصادية خصوصا تلك المتمثلة في عدم رغبة القوى الكبرى في وضع قيود على صناعاتها وإفرازاتها من الغازات الدفينة حتى لا تتراجع مداخيلها...، إلى جانب عدم الإلتزام بمساعدة الدول الفقيرة في مواجهة هذه التهديدات كون هذه الدول لا تتوفر على القدرات المالية والتقنية للوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى صعوبة تحقيق الإنتقال الطاقوي في ظل وجود عدد من المشكلات المرتبطة بالتكاليف الباهظة وعدم فعالية التقنيات المتوفرة.¹⁷

ب- اتجاه التهديدات الإيكولوجية للتصاعد:

فقد أكد تقرير لهيئة الأمم المتحدة حول المناخ صدر سنة 2021 على أن المشكلات الإيكولوجية أصبحت سريعة و مكثفة وواسعة الانتشار، وستواصل منحها التصاعدي في المستقبل لتزيد من تأثيرها على حياة الإنسان عبر زيادة تواتر العديد من الظواهر، ويظهر هذا من خلال اتجاه مخزونات المياه ومساحات الغطاء النباتي للتناقص، واتجاه معدل الكوارث الطبيعية للإرتفاع، إضافة إلى أن الأبحاث تدل على أن العقود القليلة القادمة ستعرف مشكلات كبيرة في الصحة العالمية بسبب ارتفاع مسببات الأمراض المعدية.

ج- تنامي المشكلات الاقتصادية والتنموية:

نتيجة لتصاعد التداعيات الصحية والإيكولوجية من المتوقع بالضرورة أن تتنامى المشكلات الاقتصادية والتنموية الناتجة عن ظاهرة التغير المناخي وما يرتبط بها من مشكلات أمنية.

ثانيا- إستمرار عدم الإعتراف القانوني باللاجئين البيئيين:

إضافة إلى التأثيرات الكبيرة التي ستحدثها مشكلات التغير المناخي على وضعيات اللاجئين البيئيين وأعدادهم، ينتظر أن يفاقم عدم الإعتراف بوضعياتهم القانونية من سوء ظروفهم، حيث لا تظهر توجهات قوية في السياسة العالمية تدعو إلى هذا الإعتراف، إذ يعارضه الكثير من الفاعلين خوفا من تعاضم التداعيات الأمنية على دول اللجوء، إضافة إلى صعوبة تمييز الأسباب والمبررات البيئية من جملة الأسباب الأخرى الدافعة إلى اللجوء ، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تعاضم أعداد اللاجئين حسبهم.

2.3 آليات الحد من ظاهرة اللجوء البيئي:

إلى جانب ضرورة التوافق على إطار يتم من خلاله الإعتراف بالوضعية القانونية للاجئين البيئيين، ينبغي الإهتمام باحتواء المسببات العميقة للظاهرة، لذا يظهر تفعيل الأطر التعاونية الدولية في مواجهة التغيرات المناخية مسارا ينبغي على جميع الفاعلين الإنخراط فيه والإلتزام بمخرجاته على اعتبار أن التغيرات المناخية هي تهديدات عابرة للحدود لا يمكن مواجهتها إلا في إطار عالمي متعدد الأطراف.

أولا: الإعتراف القانوني بوضعية اللاجئين البيئيين.

أمام اتجاه الوضع القانوني للبقاء على ما هو عليه في ظل رفض الكثير من الفاعلين التأسيس له بسبب ما قد يحدثه من تداعيات أمنية على دول اللجوء وإمكانية تسببه في ارتفاع وتصاعد الظاهرة بسبب صعوبة الفصل والتمييز بين حالات اللجوء البيئي مع غيرها من الحالات، قدم عدد من الباحثين مقترحات لتجاوز هذه المشكلة تتعلق أبرزها بتعزيز التعاون الدولي في مجال العناية بالمعنيين وتقاسم الأعباء والتكاليف مع الدول المضيفة إلى جانب ضرورة دعوة ممثلي المجتمع المدني العالمي للإنخراط أكثر في هذا السياق، ويرون أن هذا من شأنه توفير الحماية ولو بصفة مؤقتة.

ثانيا: إحتواء مسببات التغير المناخي.

بالنسبة لاحتواء مسببات التغير المناخي، يتطلب تفعيل مخرجات الإتفاقيات الدولية تجاوز مشكلات الإلزام وغيرها من المشكلات الأخرى من خلال تعزيز عمل الأطر التعاونية الدولية باعتبار أن الدول منفردة ليس لها القدرة على تحقيق أي تقدم في هذا المسعى، والتعاون ينبغي أن يركز على المحاور التالية:

أ- توفير الآليات الإلزامية لاحترام مخرجات الإتفاقيات الدولية:

فأمام تفضيل الدول ومختلف الفاعلين الآخرين تحقيق مصالحهم الإقتصادية وأهدافهم الجيوسياسية على الإنخراط في سياسات ملتزمة بقواعد وأطر مواجهة تداعيات التغيرات المناخية، يتطلب تنفيذ مخرجات الإتفاقيات المناخية والعمل على تحسينها مستقبلا بالشكل الذي يزيد من فاعليتها توفير الآليات اللازمة لإلزام جميع الفاعلين باحترامها والإلتزام بمسؤولياتهم تجاهها، وقد ظهر اتجاه في الأوساط الأكاديمية يؤمن بأهمية هذا الإلزام، إذ حاول عدد من مفكره دفع الجهات الفاعلة إلى أخذه على محمل الجد من خلال محاولتهم صياغة بعض الأفكار في هذا الشأن حيث: " يدعو البعض إلى إنشاء نوادي المناخ، وهي فكرة دافع عنها عالم الاقتصاد ويليام نوردهاوس، ومن شأنها معاقبة الدول التي لن تفي بالتزاماتها تجاه اتفاقية باريس أو تلك الدول التي لن تنضم إليها.¹⁸

ب- العمل على تهيئة شروط الإنتقال الطاقوي العالمي:

ف نظرا للمزايا البيئية الكبيرة التي توفرها مصادر الطاقة البديلة، يشكل الإبتعاد عن الإستهلاك المفرط للطاقات الأحفورية والتوجه نحو الإستثمار في موارد هذه الطاقات أنسب طريق للتغلب على المشكلات المناخية وتجاوز تأثيراتها، لكن وبالنظر إلى المشاكل المالية والتقنية الكثيرة التي تواجه هذا الإنتقال، من تضارب للمصالح التجارية والإقتصادية وارتفاع لتكاليف إنتاجها...، يتعين على المجتمع الدولي مواصلة العمل في هذا الإطار البديل مع محاولة خلق ترتيبات و تبني إجراءات يتوافق عليها مختلف الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين بإمكانها توفير شروط القدرة على التكيف مع تداعيات التغير المناخي والتخفيف من حدة تأثيراتها والعمل على تهيئة كل ظروف وشروط الإنتقال الطاقوي من خلال التعاون الدولي في مجالات الإقتصاد والتكنولوجيا.

ج- ضرورة الإلتزام بمساعدة الدول النامية:

تفتقر الدول النامية للقدرات المالية والتكنولوجية اللازمة للوفاء بالتزاماتها في قضايا البيئة والتغير المناخي، لذا وحتى تتمكن هذه الدول من الإنخراط في مساعي العمل الدولي المشترك للحد من التأثيرات المناخية، وتكون هذه المساعي بهذا عملية الشكل وفي مستوى انتشار وخطورة الظاهرة، فالدول المتقدمة والمؤسسات المالية العالمية وغيرها من المنظمات الدولية ومختلف الفاعلين في العلاقات الدولية أمام حتمية الوفاء بالتزاماتهم تجاهها من خلال تقديم الإعانات المالية وتسهيل نقل تكنولوجيات الطاقات المتجددة لها، كما ينبغي إمدادها بالخبرات الفنية المطلوبة وتكوين إطاراتها في المجالات المرتبطة بالقضايا البيئية والمناخية، فالرفع من مقدرات هذه البلدان بالإضافة إلى أنه يؤهلها للعب دورها المنوط بها يسمح أيضا بإلغاء جميع مبررات عدم التزامها ويضعها أمام إمكانيات تحمل المسؤولية كغيرها من الدول الأخرى.

خاتمة:

من خلال ما تم طرحه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- رغم أن اللجوء البيئي لا يحظى بمفهوم عام يتميز بالدقة ويعبر بشكل عميق عن وضعيات اللاجئين البيئيين نتيجة لاختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون إليه، ونتيجة لعدم تأسيسه من طرف القانون الدولي العام الذي يرفض الاعتراف بتلك الوضعيات، إلا أنه يمثل ظاهرة متصاعدة تعبر عن قوة التهديدات المرتبطة بالبيئة والتغيرات المناخية وتنامي أهميتها في مجال الدراسات الأمنية، وهو ما تظهره تداعياتها القوية المتعددة المستويات وانعكاساتها على جميع الأبعاد المشكلة لمقاربة الأمن الإنساني مثلما أثبتته جميع الدراسات التي شملت نماذج عديدة للجوء المرتبط بالبيئة.

- يعود عدم الاعتراف القانوني باللاجئين البيئيين لصعوبة التمييز بين الحالات اللاجئة لأسباب بيئية عن حالات اللجوء الأخرى، وإلى المخاوف من تفشي الظاهرة وما يفرضه ذلك من انعكاسات كبيرة أمنية واقتصادية على دول اللجوء، إضافة إلى التأثير على الأمن الإنساني في كل أبعاده ومجالاته التي تمس اللاجئين وكذا السكان في تلك البلدان المستقبلية، مع هذا لا يعن عدم الاعتراف القانوني بالإهمال التام لوضعيات المعنيين إذ أنه في العديد من النماذج وضعت الدول المستقبلية على عاتقها مهام التكفل بهم، كما شهدت مخيماتهم نشاطات عديدة للمنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال الإنساني...، إلا أن هذا لم يشمل جميع النماذج الموجودة، كما أن الجهود المبذولة تبقى دون المستوى المطلوب وتشكل أعباء إضافية على تلك الدول الفقيرة أغلبها.

- تطور مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي القائم على الدولة كوحدة تحليل مركزية وعلى التهديدات العسكرية كمحور للمخاطر التي تتهددها إلى مفهوم إنساني يركز على الفرد-الإنسان في مواجهة أبعاد متعددة المخاطر، سمح بتحليل التهديدات البيئية بأدوات جديدة أظهرت قوة مخاطرها ومستويات تهديدها، فالأمن البيئي يشكل أحد أبعاد هذا المفهوم الذي يتعزز من خلال تحقيقه وتأثر أبعاده في حالات تدهوره، وهو ما تبينه ظاهرة اللجوء البيئي التي تمس بشدة وتؤثر على الأمن الإنساني في أبعاده المختلفة.

- يتوقع أن تعرف العقود المقبلة اشتدادا لظاهرة اللجوء البيئي نظرا للتصاعد الذي تعرفه مسباتها، خصوصا تلك المرتبطة بالتغيرات المناخية، إذ أنه إضافة إلى أن اتفاقيات المناخ الدولية لم تفعل مخرجاتها نتيجة لغياب شروط الإلزام وتعارض مصالح الفاعلين إلى جانب عوامل أخرى، تشير مجمل الدراسات إلى أن التهديدات الإيكولوجية وما يرتبط بها من تفاقم للمشكلات الأمنية والإقتصادية آخذة في الإرتفاع...، وباعتبار أنه لا توجد نوايا لدى الفاعلين في المؤسسات القانونية الدولية للاعتراف باللاجئين البيئيين فالمستقبل يبنى بتضاعف أعدادهم وتدهور وضعياتهم أكثر، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مهددات الأمن الإنساني في جوانبه المختلفة.

- الحد من الظاهرة يتطلب ضرورة تفعيل الأطر التعاونية الدولية في مواجهة التغير المناخي، وهذا لن يتأتى إلا من خلال العمل المشترك على التوصل إلى آليات تمكن من إلزام جميع الفاعلين باحترام التزاماتهم التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية

المهتمة بالبيئة والتغيرات المناخية، كما ينبغي أن تتوحد الجهود في دعم الدول النامية حتى تتمكن بدورها من الوفاء بالتزاماتها، ولجعل خيار الانتقال الطاقوي ممكناً أكثر ينبغي أن تتكاتف الجهود في مجالات الإقتصاد والتكنولوجيا لتجاوز ما يطرحه هذا المسعى من مشكلات مالية وتقنية...، أما النسبة لمسألة الوضعية القانونية للاجئين البيئيين ينبغي أن تتوافق جميع الجهات الفاعلة في وضع تعريف دقيق للمعنيين يسمح بتمييزهم عن باقي اللاجئين ويوفر لهم حقوقاً تتوافق وطبيعة حالة لجوئهم من خلال صيغة تضمن مصالحهم ومصالح الدول المستقبلية التي لا ينبغي أن تتحمل الأعباء لوحدها.

قائمة المراجع:

- 01_ أحمد قنديل: **الإتفاقيات العالمية لمواجهة التغير المناخي وحدود فعاليتها**،
في: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17641.aspx>
- 02_ إسحاق بلقاضي، أدوات حماية الأمن الصحي في إطار اللوائح الصحية الدولية، **مجلة الدراسات القانونية، الجزائر**،
المجلد 4، العدد 1، جانفي 2018.
- 03_ حليلة بن دريس، اللجوء البيئي بين إشكالية الإعتراف القانوني وتحديات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة: معضلة
التوازن، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر**، المجلد 05، العدد 02، جويلية 2020.
- 04_ سمر إبراهيم محمد، اللجوء البيئي من منظور الأمن الإنساني، **المجلة العلمية لكلية العلوم الإقتصادية والدراسات
السياسية، الإسكندرية، المجلد 7، العدد 13، جانفي 2022.**
- 05_ شبكة الجزيرة: **تعرف على أهم الظاهر المرتبطة بالتغير المناخي وتداعياتها الكارثية على حياتنا**، في:
[https:// www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/science/2021](https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/science/2021)
- 06_ صبرينة حمود، نادية خلفة، الوضع القانوني للاجئ البيئي، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية، الجزائر**، المجلد 6،
العدد 2، 2021.
- 07_ صبرينة بن اعمار، اللجوء البيئي: تحدي للقانون الدولي، **مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، الجزائر**،
المجلد 12، العدد 3، 2021.
- 08_ عبد القادر الشبخلي، **حماية البيئة، الطبعة الأولى**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- 09_ عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، **الأمن البيئي**، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006.
- 10_ فضيلة عيسات، التحول الديمقراطي في مصر بين تحديات الداخل ومتطلبات بناء الأمن الإنساني، **مجلة فكر
ومجتمع، الجزائر**، العدد 39، أكتوبر 2017.

11_ محمد حمداوي، اللاجئ البيئي والوجود المادي إلى أمل الحماية القانونية الدولية، مجلة الدراسات الحقوقية، الجزائر، العدد 4، 2015.

12_ منصة الطاقة الإعلامية: الآثار الأمنية لتغير المناخ تهدد قدرة الدول على الصمود،

في: <https://www.attaqa.net/06/08/2022>

13_ نوال بن قلووش، الأمن البيئي والأمن الإنساني تكامل أم تقاطع، مجلة آفاق علمية، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2021.

الهوامش:

1_ سمر إبراهيم محمد، اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني، المجلة العلمية لكلية العلوم الاقتصادية والدراسات السياسية، الإسكندرية، المجلد 7، العدد 13، جانفي 2022، ص 144.

2_ صبرينة حمود، نادية خلفة، الوضع القانوني للاجئ البيئي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 232.

3_ نفس المرجع، ص 233.

4_ صبرينة بن اعمارة، اللاجئ البيئي: تحدي للقانون الدولي، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد 12، العدد 3، 2021، ص 115.

5_ محمد حمداوي، اللاجئ البيئي والوجود المادي إلى أمل الحماية القانونية الدولية، مجلة الدراسات الحقوقية، الجزائر، العدد 4، 2015، ص 115.

6_ صبرينة حمود، نادية خلفة، مرجع سبق ذكره، ص 234.

7_ سمر إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 146.

8_ نفس المرجع، ص 147.

9_ عبد القادر الشخيلي، حماية البيئة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 26.

10_ عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئي، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006، ص 07.

11_ إسحاق بلقاضي، أدوات حماية الأمن الصحي في إطار اللوائح الصحية الدولية، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، جانفي 2018، ص 175.

12_ فضيلة عيسات، التحول الديمقراطي في مصر بين تحديات الداخل ومتطلبات بناء الأمن الإنساني، مجلة فكر ومجتمع، الجزائر، العدد 39، أكتوبر 2017، ص 452.

13_ نوال بن قلووش، الأمن البيئي والأمن الإنساني تكامل أم تقاطع، مجلة آفاق علمية، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص 553-554.

- 14_ حليلة بن دريس، اللجوء البيئي بين إشكالية الإعتراق القانوني وتحديات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة: معضلة التوازن، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، جويلية 2020، ص 766.
- 15_ نفس المرجع ونفس الصفحة.
- 16_ منصة الطاقة الإعلامية: الآثار الأمنية لتغير المناخ تهدد قدرة الدول على الصمود، تاريخ التصفح: 2023/08/22 على الساعة: 19.30، في: <https://www.attaqa.net/06/08/2022>
- 17_ شبكة الجزيرة: تعرف على أهم الظاهر المرتبطة بالتغير المناخي وتداعياتها الكارثية على حياتنا، تاريخ التصفح: 2023/08/22 على الساعة: 20.30، في: [https:// www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/science/2021](https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/science/2021)
- 18_ أحمد قنديل: الإتفاقيات العالمية لمواجهة التغير المناخي وحدود فعاليتها، تاريخ التصفح: 2023/08/23، على الساعة: 19.00، في: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17641.aspx>